

■ "موديز": التصنيف الائتماني للكويت عال جداً



أن مستوى هذا التصنيف يعد مرتفعاً، مثل زيادة تنوع الإيرادات الحكومية والنشاط الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط. إضافة إلى أن استمرار تحسّن الإطار المؤسسي خاصة في معايير الشفافية والإبلاغ الحكومية، قد يشكل نقطة إيجابية بالنسبة للتصنيف. بالمقابل، أشارت الوكالة إلى أن العوامل التي قد تؤدي إلى تخفيض التصنيف تتمثل باستمرار انخفاض أسعار النفط، وأي تدهور ملحوظ في الميزانية المالية، وظهور مؤشرات على تراجع الأصول المالية الحكومية. إضافة إلى ذلك، من شأن أي تدهور في القدرة المؤسسية الكافية للحفاظ على جدارة الائتمان الحالية أن يكون سلبياً أيضاً.

منحت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" تصنيفاً ائتمانياً قوياً للكويت وذلك بفضل وضع المالية العامة القوية، حيث تظهر التقديرات أنّ أصول الهيئة العامة للاستثمار تزيد على 500% من الناتج المحلي الإجمالي، أي قرابة 20 ضعف الدين الحكومي المستحق في 2017. أما احتياطي الهيدروكربونات (النفط) فتقدر الوكالة أن يدوم 88 عاماً بناءً على معدلات الإنتاج الحالية. ومع ذلك، لا تزال الحكومة تعتمد بشكل كبير على هذه الإيرادات النفطية، ما يجعلها عرضة لتقلب أسعار النفط.

وحدّدت الوكالة النظرة المستقبلية لتصنيف الكويت Aa2 عند مستقرة. لافتة إلى أنّ التحديات المالية الناشئة عن طول فترة تراجع أسعار النفط يقابله حجم أصول مرتفعة تملكها الكويت، إلى جانب انخفاض نقطة التعادل المالي لسعر النفط، وبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي التدريجي الذي يجب أن يخفض في نهاية المطاف الانكشاف على القطاع النفطي.

وقد تؤدي بعض العوامل إلى رفع تصنيف الكويت على الرغم من

■ النقد الدولي: 2 في المئة النمو المتوقع للإمارات



مجلس التعاون بما نسبته 1.1% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي العام الماضي. ويشير التقرير، إلى أنه على الرغم من ارتفاع نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي للإمارات بنسبة 7.8% والبحرين بنسبة 113% وعمان بنسبة 11%، إلا أن الاستثمار الأجنبي الذي جذبته دول مجلس التعاون، انخفض خلال العام الماضي بنسبة 23.4% مقارنة بعام 2016 الذي بلغ فيه 20.2 مليار دولار، وذلك نتيجة لتراجع الاستثمارات الأجنبية إلى كل من السعودية والكويت.

توقع "صندوق النقد الدولي" في تقرير صادر عنه، محافظة دولة الإمارات العربية المتحدة على نمو اقتصادي قوي بمعدل لا يقل عن 3% خلال الفترة من العام المقبل وحتى عام 2023. ورجح الصندوق أن تسجل الإمارات هذا العام نمواً اقتصادياً يصل معدله إلى حوالي 2 في المئة.

على صعيد آخر، كشفت وزارة الاقتصاد الإماراتية عن تصدّر الإمارات دول مجلس التعاون الخليجي في جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، خلال العام الماضي، مع استحوادها على 67% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى دول المجلس، التي بلغت 15.45 مليار دولار (نحو 57.2 مليار درهم)، تلتها عمان في المرتبة الثانية التي استحوذت على 12.1% من هذه الاستثمارات، فيما حلت السعودية ثالثة بعد أن استحوذت على 9.2% من تلك الاستثمارات.

ووفقاً لتقرير الوزارة بعنوان "اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي من خلال ملامح تقرير الاستثمار العالمي 2018"، استأثرت دول

■ ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى لبنان

وتشمل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك المتدفقة إلى القطاع العام، وتقديرات الاستثمارات العقارية لغير المقيمين في لبنان، وأرقام الاستثمار الأجنبي المباشر من القطاع المصرفي، والإحصاءات من السجلات الإدارية المتعلقة بامتلاك الأجانب للعقارات.

بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان، استناداً إلى أرقام صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) 2,63 ملياري دولار في العام 2017، أي بارتفاع هامشي مقداره 0,7% عن 2,61 ملياري دولار في العام 2016.



شهدت ارتفاعاً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2017. وسجل لبنان التقدّم الثالث الأدنى من حيث تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 16 دولة عربية ذات التدفقات الإيجابية في العام الماضي.

وكانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لبنان في العام 2017 أقلّ بنسبة 10,2% من معدل استثمارات بلغ 2,93 ملياري دولار خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2016، وأقلّ بنسبة 40% من ذروة قدرها 4,38 مليارات سجلت في 2009. وكان لبنان رابع أكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث القيمة الإسمية بين 18 دولة عربية والثالث الأكبر بين 12 دولة في غرب آسيا في العام 2017. أيضاً، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الـ 60 الأعلى عالمياً بين 136 اقتصاداً ذات ناتج محلي إجمالي يفوق الـ 10 مليار دولار وباستثناء الجنّات الضريبية.

ووفقاً للنتائج التي وردت في النشرة الأسبوعية لمجموعة بنك بيبيلوس Lebanon This Week، كان لبنان واحداً من 10 دول عربية

■ انضمام سوق الأسهم السعودية لهؤشرات مورغان ستانلي



MSCI للأسواق الناشئة ممثلاً بنحو 32 شركة. تجدر الإشارة إلى أن ترقية السوق السعودية جاءت بعد قيامها بمجموعة إصلاحات للارتقاء بتداولات السوق، لعل أبرزها رفع نسبة تملك الأجانب إلى 49%، وتسهيل شروط منح التراخيص للمستثمرين المؤهلين. يذكر أن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة أطلق عام 1988 بـ 10 أسواق فقط، قبل أن يصبح من أهم المؤشرات التي تتنافس كافة أسواق الأسهم للانضمام إليه.

انضمت المملكة العربية إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بعد أن كانت قد وضعت تحت المراقبة لاحتمال ترقيتها في حزيران (يونيو) الماضي. ويأتي ذلك أيضاً عقب انضمام المملكة إلى مؤشر "فوتسي رسل" في مارس (آذار) الماضي.

وسيجعل هذا القرار سوق السعودية متاحة أمام كبار المستثمرين الدوليين، لتصبح في مصاف أسواق أخرى مثل الصين وكوريا الجنوبية. كما أنّ انضمام السوق السعودية لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة سيجعلها بمتناول صناديق عالمية تلحق المؤشر وتدير أصولاً بـ 1.9 تريليون دولار.

وتشير تقديرات الخبراء إلى أن ترقية سوق الأسهم السعودية "تداول" سوف تجلب تدفقات بنحو 20 مليار دولار إلى السوق السعودية. وسيكون انضمام السعودية إلى مؤشر مورغان ستانلي للأسواق الناشئة على مرحلتين العام المقبل.. الأولى في مايو، والثانية في أغسطس (آب). وسيكون وزن مؤشر السعودية 2.6% من مؤشر

■ المركزي المغربي يتوقّع نموًا 3.6 في المئة



وتوقّع الجواهري أن يناهز عجز الميزانية هذه السنة 3.4 في المائة، وأن ينخفض إلى 3.3 في المائة في 2019. كذلك توقع استمرار ارتفاع الصادرات نتيجة الأداء الجيد لصناعة السيارات، مشيراً إلى أنّ النمو المتوقع للصادرات سيناهاز 5.8 في المئة خلال السنة الحالية، و6.9 في المئة خلال العام المقبل. كما توقع تحسن عائدات السياحة خلال العام الحالي بنسبة 8 في المائة، وارتفاع تحويلات المهاجرين بنسبة 6 في المائة.

رفع المصرف المركزي المغربي مستوى توقعاته لمعدل النمو خلال العام الحالي من 3.3 في المئة إلى 3.6 في المئة، نظراً لجودة المحاصيل الزراعية.

وفي هذا الإطار لفت محافظ المركزي المغربي عبد اللطيف الجواهري، إلى أنّه "نظراً لحجم المحاصيل الزراعية التي تتاهز بحسب وزارة الفلاحة 100 مليون قنطار من الحبوب، فإننا نتوقع هذه السنة نمواً بمعدل 3.6 في المئة نتيجة الأداء الجيد للفلاحة، واستمرار نمو نشاط القطاعات غير الفلاحية".

وأوضح الجواهري أنّ "معدل نمو القيمة المضافة للفلاحة من المقرر أن يصل هذه السنة 5.7 في المئة، فيما من المتوقع ارتفاع معدل نمو القطاعات غير الزراعية إلى 3.2 في المئة خلال العام الحالي عوض 2.7 في السنة الماضية".

وعبّر الجواهري عن قلقه من استمرار تباطؤ القروض البنكية الموجهة للقطاع غير المالي، التي تراجع معدل نموها إلى 3.1 في المئة، مشيراً إلى "استمرار ضعف نمو القروض البنكية الموجهة للشركات، الذي لم يتجاوز 2 في المئة نهاية أبريل (نيسان) الماضي".